غير مشتهاة على سبعة اضرب بتقديم الثاني على الموحدة فخرج بقيد الرجل المرأة وسيأتي حكم نظرها لمثلها لكن عبارته توهم خروج الخنثى المشكل والصحيح ان حكمه في النظر حكم الرجل الفحل وبقيد الفحل الممسوح فنظره لاجنبية جايز على الاصح كنظر الفحل الى محارمه تنبيه شمل قوله المصنف الرجل الفحل والخصي وهو من قطعت انثياه وبقي ذكره والمجبوب بالموحدة وهو من قطع ذكره وبقي انثياه والعنين وانبخ الهرم والمخنث وهو بكسر النون على الافصح المتشبه بالنساء وبقيد البالغ الصبي ولو مميزا لكن الراهق هنا كالبالغ على الاصح وبقيد العاقل المجنون فنظره لا يوصف بتحريم كالبهيمة احدها نظره اي الرجل الى بدن امرأة اجنبية غير الوجه والكفين ولو غير مشتهاة فصد العنيف حاجة ما سياتي فغير جايز قطعا وان امن الفتنة واما نظره الا الوجه والكفين لحرام عند خوف فتنة تدعو الى الاستمتاع بها او مقدماته بالاجماع كما قاله الامام ولو نظر اليها بشهوة وهي قصد التلذذ به بالنظر المجرد وامن الفتنة حرم قطعا وكذا يحرم النظر اليها عند امن من الفتنة فيما يظهر لمن نفسه من غير شهوة على الصحيح كما في المنهاج كاصله وجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه وبان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم واللايق بمحاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال

كالخلوة بالاجنبية وقيل لا يحرم لقوله تعالى والقواعد من النساء الآية وهو مفسر بالوجه والكفين وبه قال الامام المجاهد والنخعان للآكثرين وقال في المهمات انه الصواب لكون الاكثرين عليه وقال البلقيني الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما في المنهاج انتهى وكلام المصنف شامل لذلك وهو المعتمد وخرج بقيد القصد ما اذا احتمل النظر اتفاقا فلا اثم فيه والضرب الثاني نظره اي الرجل الى بدن زوجته والى بدن امته التي يحل له الاستمتاع بها فيجوز حينئذ ان ينظر الى كل بدنها حتى الفرج منهما تنبيه شمل قوله زوجته والامة المتعة فلا يجوز نظر الزوج الى فرج امة ولده الصغيرة والصغير ايضا والاصح انه يحرم النظر الى فرج امة ولده الصغير والصغيرة على الصحيح ولو من ولده الذي يحل له الاستمتاع بها لانه محل تعارض الطرفين فيكره النظر اليه بلا حاجة والى باطنه اشد كراهة قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما رايت منه ولا رأى مني اي الفرج وأما خبر النظر الى الفرج يورث الطمث اي العمى كما ورد كذلك رواه ابن حبان وغيره في الضعفا بل ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكر حكاه عنه ابن القطان في كتابه المسمى بالنظر في احكام النظر وخالفه ابن الصلاح وحسن اسناده وقال احفظ من ذكره في الموضوعات ومع ذلك هو محمول على الكراهة كما قاله الرافعي وان كان كلام المصنف يوهم الحرمة واختلفوا في قوله يورث العمى فقيل في الناظر وقيل في المولود وقيل في الباب ونظر الزوجة الى زوجها كنظره اليها تنبيه شمل كلامهم الذكر وقول الامام والتلذذ بالذكر بلا ايلاج

كالخلوة